

استمرار جدار الفصل العنصري وتبعاته السياسية

خالدة جرار

مديرة مؤسسة الضمير



تحدثت خالدة جرار، في مداخلتها، حول مقاومة الجدار كتجسيد عملي لمقاومة الاحتلال، مشيرة إلى أن الجدار أحد أشكال التجسيد المادي للاحتلال، ومقاومته تعني مقاومة للاحتلال.

وقالت جرار: إن الجدار ليس أمناً كما تدعي إسرائيل، بل يأتي على الأرض والمصادر الطبيعية وحق الفلسطينيين في التعليم، ويمنع أية إمكانية مستقبلية لإقامة دولة كاملة السيادة، ويعطي المستوطنين بالمقابل مزيداً من الأراضي والمصادر الطبيعية.

واستعرضت مراحل بناء الجدار، موضحة أن إقامته بدأت في حزيران العام ٢٠٠٢، حيث يتكون من ثلاث مراحل، تمتد الأولى من قرية سالم قرب جنين، حتى مستوطنة «الكانا» وبلدة عزون جنوب قلقيلية، كما يمتد (٢٠) كيلومتراً إضافية شمال القدس وجنوبها، ليشكل ما يسمى «غلاف القدس».

وذكرت جرار، إن المرحلة الثانية، تمتد من مستوطنة «الكانا» إلى مستوطنة عوفر قرب رام الله بطول (١٨٦) كيلومتراً، ومن سالم حتى قرية تياسير على حدود غور الأردن بطول ٦٠ كم، ومن مستوطنة «هارغيلو» إلى مستوطنة «الكرمل» جنوب الخليل بطول (١٤٤) كيلومتراً.

كما أشارت إلى أنها تشمل إقامة جدار حول القدس يتضمن قرى الجيب والولجة والرام وعناتا وحزما وشعفاط، وصولاً إلى المرحلة الثالثة، وتشمل ما يعرف بالجدار الشرقي الذي يسير بمحاذاة غور الأردن وبموازاة الجدار الغربي، ويمتد من عين البيضاء مروراً بطوباس وصولاً إلى أريحا والبحر الميت بطول (١٩٦) كيلومتراً، ليطبق ثلث مساحة الضفة ويعزل غور الأردن عن الضفة ويحجز مدينة أريحا إلى كانتونات، ويضم نحو (٢٥) مستوطنة في منطقة الغور وأريحا ومواقع سياحية على طول غور الأردن.

وذكرت أن جدار القدس، سيؤدي إلى تهجير سكانها تحت مسمى «التوازن الديموغرافي»، وإلى فصل حوالي ٢٠٠ ألف فلسطيني من القاطنين شرق القدس عن باقي مدن الضفة الغربية، بهدف تدمير النسيج الاجتماعي والاقتصادي الفلسطيني.

وأوردت أن الجدار صادر في سلفيت وحدها، حوالي

مناطق الضفة الغربية نفسها من خلال ٢٤ موقعا على الجدار.

وتابعت: نحن لا نتفاعل كثيراً بالمرحلة السياسية القادمة، إذ ستتحول قلنديا إلى معبر حدودي، وكذا واحدة لا تتجاوز ٨ أمتار، تخضع لأوامر الاحتلال في فتحها وإغلاقها.

وتعرضت إلى أن مشروع الجدار، يكرس واقعا «كولونياليا استيطانيا» للاحتلال، فهو جدار يهدف إلى العزل، ثم التهويد، ثم الضم، ثم الإلحاق، وسيبتلع حوالي ٤٥٪ من مساحة الضفة الغربية ويضمها إلى إسرائيل.

وقالت: القضية الأخطر، تكمن في تحديد معايير حدودية بين مناطق السلطة وإسرائيل، وأيضا بين

١٧٨ ألف دونم، ويهدد بوضع قرى بأكملها مثل سكاكا، دير بلوط، رافات ومسحة في سجن، فيما أحاط مدينة قلقيلية بجدار من كافة الجهات، مع وجود بوابة واحدة لا تتجاوز ٨ أمتار، تخضع لأوامر الاحتلال في فتحها وإغلاقها.

وتعرضت إلى أن مشروع الجدار، يكرس واقعا «كولونياليا استيطانيا» للاحتلال، فهو جدار يهدف إلى العزل، ثم التهويد، ثم الضم، ثم الإلحاق، وسيبتلع حوالي ٤٥٪ من مساحة الضفة الغربية ويضمها إلى إسرائيل.

وقالت: القضية الأخطر، تكمن في تحديد معايير حدودية بين مناطق السلطة وإسرائيل، وأيضا بين

والرأسمال لإسرائيل. وحول ما الذي يمكن التأسيس عليه لمواجهة هذا الوضع، أكدت ضرورة النظر إلى نقاط القوة والاستفادة منها في مقاومة الاحتلال، إلى جانب الاستمرار في مقاومة الجدار.

وتساءلت عن كيفية تحويل موضوع الجدار إلى موضوع مقاومة للاحتلال وإنهائه استناداً لقرار محكمة «لاهاي»، مضيفة «إن معركة مقاومة الجدار تكتسب من الناحية السياسية الشاملة أهمية من حيث أنها تجسد النضال من أجل إنهاء الاحتلال بتجسيده المادية وغير المادية».

ورأت أن مقاومة الجدار ترتبط بشكل وثيق، بدعوات «المقاطعة» وفرض العقوبات على إسرائيل، كأحد أشكال المقاومة بمعناها الأشمل، «وبما أن العديد من المؤسسات الأهلية مع حوالي ٢٠٩ مؤسسات أوروبية و٤٤٦ برلمانياً أوروبياً و١٩٢ برلمانياً بريطانياً قد أطلقت حملة لفرض مقاطعة شاملة على إسرائيل وفرض عقوبات عليها كتلك الحملة التي فرضت على جنوب إفريقيا فيجب إسناد ذلك على المستوى الفلسطيني وتفعيله وتوسيعه في إطار خطة شاملة».

وأكدت ضرورة تفعيل الحركة الجماهيرية في تظاهرات وحركات حاشدة ضد الجدار، وعلى الحواجز، جنباً إلى جنب مع تفعيل لجان المقاطعة على المستوى المحلي.

كما دعت إلى وضع استراتيجية فلسطينية موحدة على المستوى الرسمي والشعبي، مضيفة «لا يعقل الحديث عن تغيير مسار الجدار أو نقله إلى داخل حدود إسرائيل كأحد الخيارات البديلة من قبل الجانب الرسمي الفلسطيني، بينما الجانب الشعبي يطالب بإنهاء هذا الجدار».

وقالت: علينا التأسيس لاستراتيجية نضال ترتكز على هدم الجدار والعمل على إنهاء الاحتلال، وهذا جزء من الإشكال الفلسطيني، حيث لا يعقل استمرار خطابين واستراتيجيتين للعمل، بل يجب الانفاق على استراتيجية واحدة.

وختمت جرار مداخلتها، بتأكيد ضرورة وضع آلية رسمية لمتابعة قرار محكمة العدل الدولية في لاهي وعدم الاكتفاء بوضع القرار في الأدرج، منوهة إلى أن المطلوب قرار سياسي يقضي بمقاومة الجدار، ومحاسبة المتورطين في صفقة بيع الاسمنت المصري للشركات الإسرائيلية التي تقوم ببناء الجدار.

نقاش الجلسة الخامسة

الإسرائيليين، ذكرت تراكي، أن «مجلس التعليم العالي، الذي يتكون من رؤساء الجامعات وأعضاء يمثلون الهيئات التدريسية في الجامعات، وليست وزارة التربية والتعليم العالي، أصدر قراراً بعدم إقامة علاقات أكاديمية مشتركة مع الجامعات الإسرائيلية».

وأضافت متسائلة: عندما نسال لماذا لم يطبق هذا القرار، فهذا باعتقادي أمر آخر، ويجب سؤال الأطراف المعنية بخصوص هذا الموضوع، وهذا المجلس كان موجوداً قبل قيام السلطة وتأسيس الوزارة، كما أن هذا القرار موجود لدى المجلس منذ زمن، إلا أن تأثير المجلس ضعف بعد تأسيس الوزارة، لكنه موجود الآن، أما جامعة بيرزيت كمؤسسة فلم توافق على إقامة أية علاقات تعاون مع أية جهة إسرائيلية.

وبدوره، أكد التميمي، رداً على مداخلات الحضور، أنه لا بد من التفريق بين الاتجاهات الديمقراطية واليسارية والعلمانية، وعدم التعاطي معها وكأنها شيء واحد.

وبالنسبة إلى الاتجاهات الدينية وعلاقتها بمؤسسات المجتمع المدني، أكد التميمي أن «المشكلة تكمن في انتقال المجتمع المدني إلى حلبة من النقاش على أسس فكرية وقيمية، وبالتالي لم يكن هذا الأمر ملحوظاً في الفترة السابقة بقدر ما هو الآن، حيث المؤسسات الدينية تطرح وجهة نظرها في القضايا التي تناقش، فقط، من قبل العلمانيين!»

تقوم ومنذ سنتين بحملة من أجل تغيير القانون الانتخابي، موضحة أن «الحملة» بصدد تنظيم عدة فعاليات وإجراءات أملاً بالتمكين من إقناع المجلس التشريعي بتبني توجهاتها.

من جهتها، ذكرت تراكي، رداً على الأسئلة التي وجهت إليها حول أسباب عقد اجتماعات ولقاءات بين أكاديميين فلسطينيين وإسرائيليين، «إن المصلحة تلعب دوراً مهماً في هذا الموضوع، حيث تكون الاستفادة إما مادية أو مهنية للمشاركين في هذه النشاطات».

وتابعت: إذا كان الهدف من مثل هذه الاجتماعات، التعاون مع جهات إسرائيلية لمناهضة الاحتلال والجدار، فإننا اتفق معها، لكن هذا شيء، وإقامة علاقات أكاديمية أو مهنية أو فنية، وكان الوضع طبيعي وليس هناك احتلال شيء آخر، وهنا تكمن المشكلة.

وقالت: كما أن هناك إشكالية في نوع آخر من العلاقات، وهي ليست مهنية بل مربية، كمشروع «تطير» طائرات ورقية فوق الجدار، الأمر الذي يعني وكأن المشكلة نفسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ولا تتعدى سوء تفاهم، إذا تم حله يصبح من الممكن التمهيد لحل، وهذا تفكير خاطيء وخطير، وكثير من الناس، ويدافع من حسن النية، يقعون في مثل هذا الشرك.

وبخصوص موقف الجامعات من التعاون الأكاديمي مع

اختباناً وراء عجزنا في أن نخرج حشوداً جماهيرية تؤدي إلى تغيير شيء تحت شعارات محددة، فهذا برأيي يعبر عن ضعف.

وبخصوص موضوع مدينة القدس، قالت جرار: عقدنا اجتماعاً في شبكة المنظمات الأهلية حول الخطر الحقيقي الذي يهدد مدينة القدس، واعتقد أن أهم مشكلة فيما يخص هذا الموضوع تتمثل، بصراحة، بعدم وجود قيادة سياسية مؤهلة في القدس، فالمبادرات تقتصر على النشاط والمهتمين، ولا توجد هناك قيادة سياسية تقود الوضع في القدس، وبالتالي يجب المطالبة بوجود قيادة سياسية حقيقية تتابع المخاطر التي تهدد هذه المدينة.

وتطرق إلى قرار الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، الداعي إلى فتح مكتب في الأراضي الفلسطينية لحصر الأضرار الناتجة عن الجدار، فقالت أنه لا بد من عدم التعاطي معه، «لأن العالم سيقوم بإحصاء مساحة الدونمات والأراضي التي سيبتلعها الجدار، ورغم أهمية ذلك، إلا أن هذا الموضوع يهدد بحرف الاهتمام عن مقاومة وهدم الجدار إلى أمور أخرى أقل أهمية».

وأفردت جانباً من حديثها لموضوع قانون الانتخابات، مشيرة إلى أن هناك «الحملة الوطنية لتغيير القانون الانتخابي»، وتضم قوى فلسطينية متعددة ومؤسسات مجتمع مدني،

عبر الحضور في مداخلتهم عن اختلافهم مع ما ذهب إليه المتحدثون حول عدة مسائل، بضمنها الشكل الأمثل لمقاومة الاحتلال، وتساءلوا عن كيفية المضي في مقاومة الاحتلال في ظل الواقع الحالي الذي يوصم فيه النضال الفلسطيني بـ «الإرهاب».

كما تساءل البعض عن فرص نجاح دعوات مقاطعة منتجات الاحتلال والأكاديميين الإسرائيليين، في ظل تعاطي العديد من الأوساط الاقتصادية والأكاديمية مع الجانب الإسرائيلي، بينما تساءل آخرون عما إذا كان يجب مقاطعة كل شيء إسرائيلي؟!

وخص عدد من المشاركين حديثهم حول إذا ما كان ينبغي منح موضوع «جدار القدس» خصوصية أكبر في التعاطي معه، نظراً لمخاطره من جهة، والطبيعة الخاصة لمدينة القدس، من جهة أخرى.

وفي معرض تعليقه على المداخلات، أكدت جرار رفضها مصطلح «مقاومة مدنية»، مضيفة «أنا تحدثت عن مقاومة شعبية، وهي مقاومة مهمة جداً، واقتصر المقاومة على شكل واحد يشكل عامل ضعف وعجز، لأن من السهل القيام بنوع معين من الأعمال، إلا أنه من الصعب حشد مئات الآلاف أمام حاجز».

وقالت: يجب عدم إسقاط أي شكل من أشكال المقاومة، لكن إذا